ندوات علمية

انطلاقا من حرص صوت الجامعة على ايصال رسالتها للقارىء الكريم، تقوم وبدءاً من هذا العدد بنشر ملخص لبعض الندوات العلمية الهامة التي أقيمت في جامعة قطر

حاضر ومستقبل التعليم عن طريق الوسائط المتعددة

الدكتور:
ماسايا إيواناجا

الاستاذ المساعد بكلية الدراسات الاجتماعية والاقتصادية بجامعة الهواء في اليابان

● انتشار وسائل الإعلام: شهد مجتمع المعلومات في اليابان تطورا على مراحل ثلاث فخلال المرحلة الأولى في الستينيات والسبعينيات عملت الصناعة على إدخال الكمبيوتر. وفي المرحلة الثانية أي عقد الثمانينات أمتد استخدام أجهزة الكمبيوتر إلى المؤسسات الحكومية والعامة. ومع مطلع عقد التسعينيات انتشرت أجهزة الكمبيوتر الشخصية والهواتف النقالة والإنترنت.

كان تقدم وتطور مجتمع المعلومات أكثر سرعة في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن ذلك التقدم كان مساويا في أوروبا لما هو في اليابان. وعادة ما تستفيد المجتمعات النامية من كونها متأخرة في دخول اللعبة، حيث تجني ثمار النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التجربة والخطأ. ويصبح أكثر سهولة بالنسبة لهم اللحاق بالمجتمعات المتقدمة.

● انتشار الأجهزة: تتوفر الأجهزة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات في معظم البيوت اليابانية، في حين أن أجهزة الكمبيوتر تتوافر في نصفها. وقد حققت مبيعات أجهزة الكمبيوتر الشخصية في اليابان حوالي ٣ مليار دولار سنة ١٩٩٨، ومثلها حققت أجهزة الهاتف النقال.

● الوسائل الإذاعية: يوجد في اليابان سبع شبكات وطنية. و٢٠٪ من البيوت في اليابان تستخدم الكيبل فيجن.

● الإنترنت: لقد أتاحت شبكة الإنترنت الاتصال بين أية نقطتين على وجه الأرض. ففي اليابان على سبيل المثال نجد ان أكثر من ٢٠ مليون شخص يستخدمون هذه الخدمة، ويتضاعف هذا العدد سنويا.

● استخدام وسائل الإتصال في التعليم: لقد تم إدخال هذه الوسائل وخاصة الشبكات التليفزيونية في التعليم المدرسي منذ عقد الستينيات، وذلك من أجل عرض التجارب العلمية والدراسات الاجتماعية ونشر وتشجيع برامج التعليم مدى الحياة.

لقد تم استخدام وسائل الإعلام مؤخرا في التعليم العالي حيث قامت العديد من الجامعات بإدخال وسائط الاتصال في التعليم، كما أن معظم المؤسسات التعليمية العليا تستخدم حاليا الشبكات المحلية عن طريق استخدام الألياف البصرية والاتصالات عبر الأقمار الصناعية والتي تعرف باسم نظام التعاون الفضائي.

الترجمة والتعريب: قضايا وحلول

الأستاذ الدكتور/عبدالهادي محمد عمر تميم

عمدت سياسة المستعمر إلى زعزعة مكانة اللغة العربية في مجتمعنا العربي وإضعاف دورها في الحياة بل وجعل المستعمر من لغته الأجنبية لغة التدريس والإدارة وأداة الحراك الأولى وسعى لربط العربية بظاهرة التخلف، مما خلق اتجاها سلبيا نحوها وأدى هذا إلى فقدان الكبرياء الفكري لأبناء اللغة مع إن العربية قادرة على استيعاب لغة العلم والتقنية الحديثة.

إن استرداد القدرة الذاتية والشخصية الأصيلة يبدأ بالتعريب في مفهومه اللغوي والحضاري وهو ضروري في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع والدولة لتحقيق توازن الأمة. وهذا لا يعني عدم الاهتمام باللغات الأجنبية بل يحتم هذا الانفتاح على الفكر العالمي مزيداً من الاهتمام باللغات الأجنبية وبخاصة الانجليزية والفرنسية.

وقد ظلت الترجمة تقوم بدور مهم في نقل حضارات الشعوب وثقافاتها وفي التفاهم بين الأمم والأفراد، وإليها يرجع الفضل الكبير في ارتقاء أمم في درجات السلم الحضاري. فالمسلمون نهلوا في عصرهم الزاهر من علوم الأمم الأخرى عن طريق دار الحكمة وغيرها حين قاموا بترجمة علوم الهند وفارس واليونان. أما أوروبا فقد فاقت ونهضت حين ترجمت الثقافة العربية الإسلامية لعلماء المسلمين من أمثال ابن رشد وابن سيناء وغيرهم من الافذاذ. هذا يحتم علينا الاهتمام بأمر الترجمة حتى تنهض أمتنا في عالم اليوم الذي أصبح قرية واحدة تسودها تقنيات التواصل.

لهذا كان من الضروري أن نقف على مفهومي الترجمة والتعريب ونفرق بينهما حتى نتمكن من إعمالهما في ترجمة وتعريب العلوم والمعارف الإنسانية أخذا وعطاء. كما سنقف على دور المؤسسات القائمة في عالمنا العربي وكذلك دور الآلة في دفع عمليتي الترجمة والتعريب.

ويقودنا الحديث عن آلية ومنهجية للتعريب والترجمة إلى ضرورة فهم طبيعة اللغة العربية وطبيعة اللغات المنقول منها وإليها. وتقف الورقة على أثر العربية في الانجليزية باعتبارها لغة مؤثرة في العالم المعاصر ويتمثل هذا الأثر في مجالات الأعداد والأبجدية والضمائر والنفي وعلاقة ذلك بالعربية. إن الوقوف على المشاكل والقضايا التي تواجه التعريب والترجمة يحتم علينا أن نضع الحلول الناجعة بغرض تذليل تلك المصاعب والوصول إلى مستقبل زاهر لهما.

لقد أضحت قضية البحث عن الذات والأصالة والمعاصرة من أولى هموم التعليم في عالمنا العربي وهذا يحتاج إلى الأداة الفنية والمعرفية، والترجمة والتعريب وسيلتان رئيسيتان في ربطنا بالعالم الخارجي بل وربطه بنا حتى نسهم في بناء الإنسانية ونعيد الأمجاد لأمتنا.

مصادر المعلومات على الإنترنت:

معايير مقترحة للتقييم

د. هشام عزمي

تشير أخر التقديرات إلى أن عدد المواقع على شبكة الإنترنت قد تجاوز سبعة ملايين موقع، ومن المتوقع أن يصل إلى أضعاف هذا الرقم خلال العقد القادم. وعلى الرغم من أن هذا النمو المضطرد، وما ينتج عنه من زيادة هائلة في عدد مصادر المعلومات على الشبكة، قد يبدو في ظاهره مؤشرا إيجابيا للباحثين، إلا أن هناك شكوكا كثيرة تحيط بمدى الدقة والثقة التي تتمتع بها هذه المصادر.

وإذا كان العبء الأكبر في اختيار مصادر المعلومات الملائمة للباحثين، يقع على عاتق أخصائيي المعلومات في المقام الأول، إلا أن الاستخدام الأمثل لمصادر المعلومات الإليكترونية والاستفادة القصوى منها، يتطلب وضع معايير خاصة ومقننة يمكن الاسترشاد بها في تقييم هذه المصادر من جانب أخصائيي المعلومات والباحثين على حد سواء. فلقد أصبحت عملية التقييم أمرا حيويا لكلتا الفئتين، فبالنسبة لأخصائيي المعلومات فإن ذلك يمكنه من الحكم على جودة المعلومات في مصدر معين، وتحديد مدى ملاءمته للإجابة عن استفسار أو احتياج بحثي لمستفيد ما. أما فيما يتعلق بالباحثين، فإن القدرة على الحكم على دقة المعلومات بالمصدر ودرجة صلتها بموضوع البحث تعد الآن من المهارات الأساسية للعملية البحثية.

وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما هي الأساليب المختلفة التي يمكن استخدامها لتقييم مصادر المعلومات على الإنترنت؟

٢- ما هي المعايير المستخدمة في تقييم هذه المصادر؟

٣- هل يمكن تصنيف هذه المعايير في فئات محددة تيسر تقييم المصادر من قبل الباحثين وأخصائي المعلومات؟

٤- ما هي الفروق الأساسية بين هذه المعايير وتلك المستخدمة في تقييم المصادر المطبوعة؟

وقد اعتمدت الدراسة منهجا تحليليا إحصائيا شمل أربعة وعشرين موقعا على شبكة الإنترنت، نتج عنه اقتراح مجموعة من المعايير التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم مصادر المعلومات على الشبكة مع تصنيف هذه المعايير تحت أربع فئات رئيسية: المجال، المحتوى، التصميم ومتطلبات الوصول، بحيث تغطي كافة الجوانب المتعلقة بتلك المصادر. وقد خلصت الدراسة إلى أن عددا من المعايير التي تستخدم لتقييم المصادر المطبوعة يمكن استخدامها لتقييم المصادر الإليكترونية، غير أنها كشفت عن ضرورة تبني معايير جديدة تلائم الطبيعة الإليكترونية للشبكة.